

بيان الأمين العام

الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف (COP 18)

الدوحة، 4 ديسمبر 2012

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثان، أمير دولة قطر
معالي السيد عبد الله بن حمد العطية، رئيس مؤتمر الأطراف الثامن عشر
أصحاب الفخامة والمعالي
السيدة كريستينا فيغيريس، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
حضرات المندوبين الموقرين،

يشرفني أن أكون معكم، وأشكر دولة قطر على حسن ضيافتها.
هذه هي المرة الأولى التي تعقد فيها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مؤتمر
الأطراف في هذه المنطقة المحورية.
وإنه لمؤشر هام أن تقوم جميع المناطق بأداء أدوار لها في حل أزمة المناخ، فالجميع عازمون على أداء
هذا الدور.
دعونا لا ننساق وراء أية أوهام.
نحن نواجه أزمة.
ثمة تهديد لنا جميعا. لاقتصاداتنا، ولأمننا، ولرفاه أطفالنا ومن سيأتون بعدنا.
علامات الخطر ماثلة في كل مكان.
ثلث سكان العالم يعيشون في بلدان تواجه ضغوطا مائية على مستويات بين المتوسطة والمرتفعة.

تدهور الأراضي يؤثر على 1.5 بليون نسمة.
القمم الجليدية تتعرض لذوبان غير مسبوق؛ والأراضي الدائمة التجمد آخذة في الذوبان؛
ومستويات البحر آخذة في الارتفاع.
الوضع غير الطبيعي بات الوضع الطبيعي الجديد.
هذا العام، شهدنا المياه تغمر مانهاتن وبكين...
مئات الآلاف من البشر جرفتهم المياه من منازلهم في موزامبيق ونيجيريا وكولومبيا وبيرو والفلبين
وأستراليا....
من الولايات المتحدة إلى الهند، من أوكرانيا إلى البرازيل، أهلك الجفاف محاصيل عالمية أساسية.
على امتداد منطقة الساحل، من مالي إلى القرن الأفريقي، تحمل عشرات الملايين من البشر سنة
أخرى من الهوان، كانوا فيها تحت رحمة حتى أدنى صدمات المناخ.
لا أحد في مأمن من تغير المناخ - الغني أو الفقير.
إنه تحد وجودي للجنس البشري كله - لأسلوب حياتنا، لخطط مستقبلنا.
يجب أن نأخذ زمام الأمور. فنحن، في مجموعنا، مصدر المشكلة.
لقد وصلت انبعاثات غازات الدفيئة إلى أعلى مستويات لها على الإطلاق.
نحن في سباق مع الزمن للبقاء دون العتبة المتفق عليها والبالغة درجتين مئويتين فوق مستويات ما
قبل الثورة الصناعية التي من شأنها أن تجنبنا أسوأ تبعات تغير المناخ.
كل تأخير يعني جهداً أكبر في المستقبل - أو ضرراً أكبر في المستقبل.
في هذا الشهر وحده، صدرت تقارير عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد
الجوية والبنك الدولي لتلقت الأنظار مرة أخرى إلى الأخطار المستفحلة.
ولكن هذه التقارير أعطت أيضاً بارقة أمل من خلال تسليط الضوء على امتلاكنا للموارد -
المالية والتكنولوجية - لمواجهة التحدي.
كذلك خلصت هذه التقارير إلى أن التحرك الآن من منظور المنطق الاقتصادي أفضل من السماح
بمزيد من التأخير.

ولذلك يتحتم علينا أن نعمل بإلحاح وبتوجه واضح - في هذه المفاوضات وفي بلداننا ومدننا وأعمالنا وبيوتنا على حد سواء.

لقد بدأ الكثيرون منكم العمل بالفعل.

ويجري حاليا تنفيذ سياسات وإجراءات لأخذنا نحو مستقبل مستدام وذي طاقة نظيفة على نطاق أوسع وبمزيد من العزم.

لكن وتيرة العمل وحجمه لا يزالان غير كافيين حتى الآن.

على عاتقنا هنا في الدوحة مسؤولية المحافظة على الزخم من أجل التغيير الذي تم حشده بشق الأنفس في بالي وبوزنان وكوبنهاغن وكانكون وديربان.

التصدي لتغير المناخ أمر ضروري للتنمية المستدامة.

والعمل الذي تقومون به أمر ضروري لمعالجة تغير المناخ.

إنني أحث جميع الأطراف على العمل بروح التوافق - على النظر إلى بعيد والتصرف هنا في الدوحة على هذا الأساس.

دعونا نضمن بقاءنا على الطريق الصحيح نحو اتفاق شامل وفعال وعادل وطموح بشأن المناخ بحلول عام 2015.

هذا الاسبوع، آمل أن تتوصل الحكومات إلى خمسة منجزات رئيسية:

أولا، اعتماد فترة التزام ثانية قابلة للمصادقة عليها تجاه بروتوكول كيوتو.

فلا يزال بروتوكول كيوتو أقرب ما لدينا لأشكال الاتفاق العالمي الملزم بشأن المناخ.

ويجب أن يستمر.

إنه أساس للبناء عليه. ولديه مؤسسات هامة، بما في ذلك نظم للمحاسبة ونظم قانونية، ولديه الإطار الذي تحتاجه الأسواق بشدة.

ومن شأن استمراره في 1 يناير 2013 أن يبرهن على استمرار التزام الحكومات بنظام مناخي أقوى.

ثانيا، إحراز تقدم على صعيد التمويل الطويل الأجل لإجراءات مواجهة تغير المناخ.

هذا أمر بالغ الأهمية من أجل بلوغ اتفاق ذي مغزى بشأن المناخ. إن تمويل "البداية السريعة" في مجال تغير المناخ سوف ينتهي قريبا. لذا يجب على الدول المتقدمة أن تعطي مؤشرات واضحة على أن التمويل الذي تمت زيادته لإجراءات مواجهة تغير المناخ سوف يتدفق بعد عام 2012، وأنه سوف يكون متناسبا مع هدف تخصيص 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من الأموال العامة والخاصة.

ثالثا، يجب أن نضمن التجهيز الكامل والتشغيل الفعال للمؤسسات التي أنشئت في كانون وديربان لدعم إجراءات التخفيف والتكيف في البلدان النامية - بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

رابعاً، أتوقع من الحكومات أن تثبت، بشكل لا لبث فيه، أن المفاوضات بشأن صك عالمي ملزم قانونا لا تزال على المسار الصحيح.

خامسا، يتعين على الحكومات أن تظهر الكيفية التي تنوي العمل بها لسد الفجوة بين التعهدات في مجال التخفيف وما هو مطلوب لبلوغ هدف عدم تجاوز عتبة الدرجتين. من الممكن سد هذه الفجوة. ولكن الوقت ليس في صالحنا.

السيدات والسادة،

دعونا نسرع وتيرة التحول الذي نعلم وجوب حدوثه.

دعونا نعمل حتى أثناء استمرار المفاوضات نحو نظام مناخي أقوى.

دعونا نقيم شراكات خلاقة تدفع المبادرات الشجاعة والابتكار.

دعونا نتخلى عن اللامبالاة ونتحلى بالطموح.

دعونا نستلهم الحلول التي نراها حولنا والتحولات التي نعلم أنها ممكنة.

دعونا نثبت للأجيال القادمة أنه كانت لدينا البصيرة لترى المسار الواجب أن نسلكه، والحكمة

اللازمة لبلوغ ذلك الهدف.

شكرا لكم.

